E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2019/13/Report
19 December 2019
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

لجنة المرأة عن دورتها التاسعة
عمّان، 26-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

موجز

عقدت لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها التاسعة في عمّان، يومَي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. واستعرضت الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية والأمانة التنفيذية للإسكوا تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثامنة، والتقدم المحرز في تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا وإعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية. واطلعت اللجنة على جهود الإسكوا الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية. واطّلعت أيضاً على نتائج الاستعراض والتقييم الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما؛ وعلى القضايا المتصلة بمكافحة العنف ضد المرأة، وإزالة العقبات أمام مشاركتها في السلك القضائي، وسبل تعزيز قدرة الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة على الصمود في زمن التحديات. كذلك، عقدت اللجنة، في إطار أعمال الدورة، حلقة نقاش تناولت دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية.

واعتمدت لجنة المرأة في الإسكوا في ختام دورتها عدداً من التوصيات، منها ما هو موجّه إلى الدول الأعضاء ومنها ما هو موجه إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، للعمل على تنفيذها خلال السنتين القادمتين. واعتمدت الدول، في ختام الاجتماع الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، الذي عُقد في عمّان في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً. ويتوقّف هذا التقرير عند الإعلان العربي، ويتناول التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة، ويركز على أهم المواضيع التي تناولها المشاركون والمشاركات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً		3
ثانياً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة	3-2	6
ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	2	6
باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	3	8
ثالثاً- مواضيع البحث والمناقشة	48-4	9
ألف- قضايا المتابعة	18-4	9
باء- تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما	37-19	14
جيم- المساواة بين الجنسين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	48-38	19
رابعاً- تنظيم الدورة	56-49	22
ألف- المكان وتاريخ الانعقاد	49	22
باء- الافتتاح	51-50	22
جيم- الحضور	52	23
دال- انتخاب أعضاء المكتب	53	23
هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	55-54	23
واو- الوثائق	56	23

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	24
المرفق الثاني- قائمة بالوثائق	27

مقدمـة

1- عقدت لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها التاسعة في عمّان، يومَي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وناقشت أبرز القضايا ذات الصلة بقضايا المرأة، وأولويات المنطقة العربية المتصلة بها. واعتمدت اللجنة في ختام دورتها مجموعة من التوصيات، بعضها موجهٌ إلى الدول الأعضاء في الإسكوا والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية. ومن أبرز نتائج هذه الدورة التوافق حول نص "الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً"، الذي اعتمدته الدول في ختام الاجتماع الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، وذلك بعد انعقاد الدورة، في عمّان في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

أولاً- الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً

اجتمع المشاركات والمشاركون، ممثلو الدول العربية المعنيون بشؤون المرأة، في المؤتمر الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً (1995)، المنعقد في عمَّان في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وشددوا على أن إعلان ومنهاج عمل بيجين لا يزالان يشكلان أحد الخيارات والمسارات الاستراتيجية للنهوض بأوضاع المرأة، وعلى إسهامهما في الوصول إلى مجتمعات مزدهرة ومسالِمة مبنية على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، تشارك المرأة فيها على قدم المساواة في العملية التنموية. وأكدوا على ما يلي:

1- إن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما، يشكل فرصة مناسبة للوقوف على الإنجازات المُحرزة، والتعرف على التحديات والثغرات الواجب معالجتها. وهذه المراجعة تتزامن مع مرور خمس سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أولت اهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين في أهدافها، ومع الذكرى العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن، والذكرى الأربعين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجمعية العامة للأمم المتحدة (1979). وكل ذلك يُعطي زخماً إضافياً لقضايا المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويُثري الأبعاد الموضوعية للمراجعة.

2- إن الدول العربية التي أجْرت مراجعات وطنية للوقوف على الإنجازات والتحديات، بالرغم من الأوضاع الأمنية والأزمات المتفاقمة التي أثرت سلباً على عددٍ من الدول، قد بذلت جهوداً تُثمّن عالياً.

3- لقد أحرزت الدول العربية تقدماً خلال السنوات الخمس الماضية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، انعكس في رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة، وتعدد المبادرات التي تم تبنيها لتمكين وضمان تقدم المرأة وزيادة تمثيلها ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعامة، وتبوأها مناصب صنع القرار. وتتجلى الإنجازات المحققة في ما يلي:

(أ) تطوير وإقرار السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، التي تهدف إلى النهوض بأوضاع المرأة بشكل عام وتلك المتخصصة بمناهضة العنف ضد المرأة، والارتقاء بالخدمات المقدمة للمرأة بشكل عام وفي كافة الظروف الاجتماعية والبيئية، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في أعمال الحكومات والدوائر الرسمية، وتبني خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325؛

(ب) متابعة مراجعة **وتطوير التشريعات الوطنية** لتكون أكثر انسجاماً مع الالتزامات الدولية بما في ذلك تعزيز حماية المرأة والفتاة، سواء في إقرار تشريعاتٍ لمناهضة العنف ضد المرأة أو التحرش الجنسي، أو إلغاء أو تعديل مواد ونصوص قانونية كانت تُمَيّز ضد المرأة؛

(ج) إطلاق مبادرات ابتكارية والاضطلاع بأنشطة وبرامج لوصول المرأة والفتاة إلى الخدمات التعليمية والصحية التي تسهم بتطوير وضعهنّ، سواء تلك التي تربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، أو خدمات التأمين الصحي وغيره؛

(د) دعم وتحفيز منظمات المجتمع المدني في عملها لتعزيز دور المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4- مع أهمية هذه الإنجازات، لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية لا تزال تواجه عدداً من التحديات التنموية، مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع، ما ينعكس على الموارد المتاحة لتلك الدول لتنفيذ أهدافها وخططها التنموية وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

5- إن التحديات تتفاقم في ظل الحروب والإرهاب والنزاعات المسلحة والتدابير القسرية التي تواجهها بعض الدول العربية، وآثارها المدمرة على تاريخ وحضارة المنطقة العربية وثرواتها الطبيعية، وبُنيتها التحتية، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي انعكست خاصة على النساء والأطفال الذين يعانون من التهميش والعنف، بما فيه تزويج القاصرات والعنف الجنسي والحرمان من الخدمات الصحية والتعليم، لا سيما خلال حالات اللجوء والنزوح.

6- تبقى التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية تحديات مضاعفة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعاني المرأة، بالإضافة إلى معاناة هدم البيوت والتهجير القسري والاعتقالات التعسفية، من الحرمان من الخدمات الأساسية والتي تنعكس على كافة جوانب الحياة، بما فيها الصحة والتعليم والأمن. كما تستمر معاناة المرأة في الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا وشمال قرية الغجر، الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وتدابيره الرامية إلى تكريس هذا الاحتلال. وعلى المجتمع الدولي العمل على إنهاء الاحتلال وإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك تلك التي تطالب بتوفير الحماية للنساء والفتيات اللواتي يعشن تحت الاحتلال، والإفراج عن كافة الأسرى والأسيرات.

7- وبعد مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما، من المهم التأكيد على ما يلي:

(أ) الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية لتطويرها وتعديلها وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للانتهاكات والممارسات التمييزية، والتعجيل بتطوير السياسات العامة والبرامج اللازمة لمكافحة العنف ضد المرأة سواء في الفضاء الخاص أو الفضاء العام وتثمين الإنجازات المحققة في هذا المجال؛

(ب) تعزيز الالتزام بقرارات مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن بما يضمن الوقاية والحماية ومشاركة النساء والفتيات في أوقات السلم والنزاعات المسلحة وبعدها، وفي أعمال الإغاثة وإعادة الإعمار وبناء السلام، وتطوير الخطط الوطنية ذات الصلة والمنسجمة مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

(ج) دعوة مجلس الأمن لإصدار قرار جديد لاحق للقرار 1325 والقرارات الأخرى التي استندت إليه، لمعالجة الفجوات القائمة في أجندة المرأة والسلام والأمن لعدم تناول تلك الأجندة وضع المرأة في دولة فلسطين التي ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي؛

(د) الاستمرار في معالجة ورفع الوعي حول الأنماط الاجتماعية السلبية والتمييزية التي لا تساوي بين الجنسين وتعزيز المشاركة في المسؤوليات داخل الأسرة بين النساء والرجال في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مما يساهم في تعزيز التوفيق بين الأسرة والعمل؛

(هـ) الاستمرار في مراجعة سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لضمان تكاملها، ولتوفير مظلة شاملة كالتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي لجميع الفئات، بما فيها النساء العاملات في القطاع غير الرسمي؛

(و) توفير وتطوير الخدمات الوقائية والحمائية والصحية والقانونية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية لضحايا العنف والناجيات منه، وضمان توفرها وسهولة الوصول إليها وجودتها، والاستئناس بالمعايير الدولية في هذا المجال؛

(ز) متابعة ومعالجة التفاوتات في مستويات التنمية بين الريف والمناطق النائية والمخيمات، والمناطق الحضرية، لضمان استفادة النساء المهمشات من برامج التنمية بشكل متساوٍ؛

(ح) استمرار العمل على ضمان وصول المرأة لمواقع صنع القرار، وذلك من خلال توفير الأدوات والتدابير، ومنها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لضمان المشاركة المتساوية للمرأة والرجل؛

(ط) متابعة دعم وتطوير عمل الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة وتخصيص الموارد المالية والكفاءات البشرية وبناء قدراتها لتمكينها من الاضطلاع بدورها في سبيل تعزيز وضع المرأة على المستوى الوطني وتنفيذ السياسات الوطنية ذات الصلة؛

(ي) الاستمرار في تطوير نُظُم المعلومات والبيانات الإحصائية المفصلة حسب الجنس وتوفيرها لصانعي القرار لتطوير وإقرار وتبني وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية التي تهدف إلى معالجة الخلل في واقع المرأة والنهوض بأوضاعها؛

(ك) الاستمرار في العمل المشترك على المستوى العربي وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، لتطوير برامج وسياسات تُسْهِمُ في تحسين وضع المرأة؛

(ل) الاستمرار في رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والعمل على سد الثغرات خلال الأعوام الخمسة القادمة.

8- ولا بد من توجيه التحية للمرأة العربية الصامدة والمناضلة في كافة الميادين وعلى كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وفي الختام، أثنى المشاركون والمشاركات على جهود جامعة الدول العربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة المرأة العربية، التي أسهمت في إعداد المراجعة الإقليمية للتقدم المحرز في إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، لتحديد الاتجاهات في المنطقة وأولوياتها خلال السنوات الخمس المقبلة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة(*).

ثانياً- التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

2- اعتمدت لجنة المرأة في ختام دورتها التاسعة التوصيات التالية الموجهة إلى الدول الأعضاء:

(أ) أخذ العلم بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الثامنة للجنة المرأة وفي تنفيذ "إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية"، وموافاة الأمانة التنفيذية بالتقارير حول تنفيذ التوصيات والإعلان في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، والترحيب باستمرار عمل الأمانة التنفيذية على المحاور الرئيسية لعملها في مجالات العدالة والمساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، ومناهضة العنف ضد المرأة، ودعم الدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) التنويه بجهود الأمانة التنفيذية في تلبية طلبات الدعم الفني التي تقدمها الدول الأعضاء في كافة المجالات، لا سيما في ترجمة الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة ضمن خطط عمل وطنية وفي تطوير استراتيجيات ذات صلة بمناهضة العنف ضد المرأة، وأجندة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز العدالة بين الجنسين؛

(ج) الاستفادة من المعارف والأدلة التدريبية التي تصدرها الأمانة التنفيذية والمتعلقة بخطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الوطنية، والعمل على إيجاد الفرص لتطبيقها في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمؤسسات العامة وفق الاحتياجات الوطنية؛

(د) مواصلة العمل على وضع وتطوير التشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة وضمان شموليتها لتعزيز الوقاية من العنف بكافة أشكاله وتوفير أطر الحماية للناجيات منه، المتضمنة أوامر الحماية والخدمات اللازمة لدعم الناجيات وأطفالهن، والاستفادة من التجارب المتوفرة في الدول العربية لتحسين وصولهم إلى دور الإيواء، وتطوير معايير وطنية للخدمات التي تقدمها، مع أهمية الاستئناس بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة في تطويرها؛

(*) تحفظت الجمهورية العربية السورية على الفقرة النهائية من الإعلان.

(هـ) تطوير آليات وطنية لرصد جودة الخدمات المقدمة للناجيات من العنف ومدى الاستفادة منها؛

(و) تحفيز دور القطاع الخاص، في إطار المسؤولية الاجتماعية، لدعم برامج حماية المرأة من العنف، سواءً من خلال دعم دور الإيواء أم برامج التدريب والعلاج لحالات العنف، ولتطوير التطبيقات الإلكترونية لخدمات الإرشاد والحماية؛

(ز) الاستمرار في تطوير الأدوات لتوفير البيانات الوطنية اللازمة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالعنف ضد المرأة، ومسوح استخدام الوقت وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والاستفادة من خبرات الأمانة التنفيذية في إجراء البحوث اللازمة على المستوى الوطني لاحتساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة ورصد انتشار تزويج القاصرات؛

(ح) الاستمرار في مساندة مشاركة المرأة في السلطة القضائية وتوفير البيانات الإحصائية حول هذه المشاركة في السلك القضائي والنيابة العامة والاستفادة من تجارب الدول العربية التي حققت مشاركة متوازنة بهدف تعزيز حضور المرأة في كافة درجات التقاضي، وتطوير الأدوات الوطنية واستخدام المعارف المتوفرة حول مشاركة المرأة في السلك القضائي للتوعية على أهمية هذا الموضوع، والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والرسمية ذات الصلة حسب الأولويات الوطنية للدول؛

(ط) مواصلة تعزيز القدرة والمنعة المؤسسية لدى الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة ومأسسة مهامها، ورفدها بالأدوات والموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة، وتقوية ومأسسة الروابط بينها وبين كافة الأطراف الوطنية المعنية والشركاء في المجتمع المدني للاضطلاع بمهمة تعميم منظور المساواة بين الجنسين، وتطوير قدراتها على مواجهات التحديات والأزمات؛

(ي) مواصلة العمل على تطوير ودراسة المناهج لتغيير الصور النمطية التي تؤدي للعنف ضد المرأة واستثمار الخطاب الديني المستنير لتوعية المجتمع بحقوق النساء؛

(ك) الاستمرار في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في نضاله للحصول على حقوقه على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقديم الدعم بشكل خاص إلى النساء والفتيات بموجبها، والدعوة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق العدالة والسلام الدائم لجميع الفلسطينيين؛

(ل) تعميم المعرفة حول إعلان ومنهاج عمل بيجين على المستويين الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك على مستوى البرلمانيين، والمجتمعات المحلية، والشباب والشابات، وتعزيز دورهم في تبني المبادرات نحو تنفيذ المنهاج على المستوى المحلي، والعمل مع الإعلام لنشر هذه المعرفة؛

(م) أخذ العلم بأعمال اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة والالتزام بالمشاركة في أنشطتها ونقل المعارف المتوفرة في إطارها إلى المستوى الوطني بما يخدم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية؛

(ن) التعاون مع الجهات المعنية لتعزيز حضور المرأة واستفادتها من اختصاصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لضمان سد الفجوة في مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، ومراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص عند وضع وتنفيذ سياسات وطنية تتعلق بالتكنولوجيا والابتكار.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

3- اعتمدت لجنة المرأة في ختام دورتها التاسعة التوصيات التالية الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا:

(أ) مواصلة العمل على دعم الدول الأعضاء ضمن محاور عمل مركز الإسكوا للمرأة، وهي العنف ضد المرأة، والمرأة والسلام والأمن، والعدالة بين الجنسين، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة، ومواصلة تطوير المعرفة المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الخامس ووسائل التنفيذ والمقاصد المرتبطة به، ومواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذ التزاماتها وما تطمح إليه في قضايا النهوض بأوضاع المرأة؛

(ب) نشر "الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً" وتوزيعه بشكل واسع، وبصورة خاصة على المعنيين بمفاوضات الوثيقة الختامية التي ستصدر عن لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والستين، لضمان أن تعكس الوثيقة الختامية أولويات الدول العربية؛

(ج) التوسع في الدراسات المتعلقة بمجالات الاهتمام الحاسمة في إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل وأهداف التنمية المستدامة، ومنها المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية، والاعتراف بدورها؛

(د) تقديم الدعم الفني اللازم لإطلاق خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات الوطنية في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية، والاستمرار في العمل على بناء وتدعيم القدرات اللازمة في هذا الإطار؛

(هـ) الاستمرار في تطوير الأدوات التي تسهم في تعريف جوانب عدم المساواة والتمييز، بما فيها القضايا المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة والخدمات والآليات المساهمة في توفير الخدمات ذات الجودة للناجيات من العنف؛

(و) دعم الدول الأعضاء في تطوير أنظمة وطنية لتوثيق حالات العنف ضد النساء والفتيات، وأوامر الحماية وسبل الوصول إلى دور الإيواء، وتعميق المعرفة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، ومشاركتها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ز) العمل مع الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والجهات المعنية الأخرى بتطوير كفاءة العاملين في السلك القضائي، على إدماج مفاهيم الاتفاقيات الدولية ومنظور المساواة بين الجنسين في برامجها التدريبية؛

(ح) مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، من خلال تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف ومراجعة التشريعات والأنظمة الخاصة به وتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة والتوسع في تطوير الأدوات لاحتساب جوانب أخرى من أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ط) مواصلة تقديم الدعم الفني وتبادل الخبرات للدول الأعضاء من أجل تطوير ودعم مؤسسات عامة معنية بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الآليات الوطنية المعنية بشؤون بالمرأة، لتكون منيعة وقادرة على الاضطلاع بمهامها، من خلال دعم وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بذلك؛

(ي) الاستمرار في رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية تحت الاحتلال والاستفادة من مرور عشر سنوات على التقرير الدوري الذي تصدره الإسكوا لتوثيق الاتجاهات الناتجة عن تراكم تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وتقديمها إلى الآليات الدولية؛

(ك) دعم دولة فلسطين في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار التزاماتها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 وفي البناء على البيانات المتوفرة لتحديد التكلفة الاقتصادية للعنف، وفي ضمان تخصيص الموارد الكافية، المالية والبشرية، لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1325 (2000)؛

(ل) الاستمرار في توفير الدعم الفني للجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، وتوفير المعارف والأدوات المتنوعة اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على تسريع تنفيذ الأهداف والمقاصد، لا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتوجيه الدعوة إلى المشاركة في أنشطة اللجنة الفرعية إلى الأليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بشكل رئيسي، مع الانفتاح على توجيه الدعوة لأطراف أخرى، منها الأجهزة الوطنية الإحصائية؛

(م) الاضطلاع بأنشطة لدعم الدول في توظيف التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

(ن) مواصلة بناء الشراكات وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، شاملة الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وتشبيكها مع الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمكاتب الإحصائية الوطنية لدعم الجهود الإقليمية والوطنية في النهوض بأوضاع المرأة في كافة المجالات.

ثالثاً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثامنة وإعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية
(البند 4 من جدول الأعمال)

4- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/3، عرضاً تناولت فيه الأنشطة والبرامج التي اضطلع بها مركز المرأة في الإسكوا منذ الدورة الثامنة للجنة المرأة، تنفيذاً لبرنامج عمل الإسكوا في مجال النهوض بالمرأة لفترة السنتين 2018-2019، وللتوصيات التي وجهتها لجنة المرأة إلى الأمانة التنفيذية في دورتها الثامنة، وكذلك لـ "إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية" الصادر أيضاً عن تلك الدورة. وشرحت أن الأنشطة ركّزت بمعظمها على مواضيع العمل الرئيسية لمركز المرأة، أي العنف ضد المرأة، والعدالة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن، وأهداف التنمية المستدامة، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات.

5- وتطرّقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى منهجية عمل الإسكوا التي تربط بين الدراسات والأبحاث التحليلية المبنية على الأدلة وتترجمها إلى مشاريع ميدانية وخدمات استشارية مباشرة وأنشطة لتنمية قدرات الدول الأعضاء. وعرضت أبرز الشراكات التي أقامها مركز الإسكوا للمرأة للتمكن من تنفيذ أنشطته. وأعطت نبذة عن أهم الدراسات والأبحاث والتقارير، واجتماعات الخبراء وورش العمل التدريبية وجلسات الحوار، والمشاريع والأنشطة المنفّذة لرفع الوعي بقضايا المرأة. كما عرضت المنصة الإلكترونية التي طورتها الإسكوا في إطار مشروع احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وهي منصة تفاعلية تلخّص مضمون الدراسات ذات الصلة،

وتضع أداة سهلة الاستخدام في متناول الدول والناجيات من العنف على حدٍ سواء، لاحتساب الكلفة الاقتصادية للعنف على المتضررة منه وعلى ميزانية منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات ذات صلة.

6- وفي معرض النقاش، شكر ممثلو وممثلات الدول الأعضاء مركزَ المرأة في الإسكوا على العمل الجديّ والزخم الكبير الذي يتجلى في عدد الأنشطة المنفذة وجودتها. ونوهوا خاصة بالدراسات القيّمة التي تصدرها الإسكوا والأدوات التي تطورها لتعظيم الاستفادة بطرق تفاعلية بسيطة. وطلبت ممثلة عُمان إلى الأمانة التنفيذية أن ترسل دراساتها إلى الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، ولا سيما تلك المتصلة بمشاركة المرأة في القضاء. وسألت ممثلة الجمهورية العربية السورية عن طريقة اختيار الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة، كالمراكز البحثية والجامعات ومنظمات مجتمع المدني، وإن كان هناك تشاور مع الدول في هذا الموضوع. وشكر ممثل دولة فلسطين الإسكوا على جهودها في تنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الثامنة، وسأل عمّا إذا كان العمل بها سيتوّقف أم سيتم تطويرها إلى مؤشرات لتستمر متابعة التنفيذ.

7- وطلبت ممثلة اليمن أن تتناول الدراسات اللاحقة مواضيع متصلة بحالات العنف واللجوء، ففي اليمن ما يزيد عن ثلاثة ملايين نازحة ونازح، فضلاً عن اللاجئين في الخارج، وأثر العنف واللجوء على المرأة كبير ودراسته واجبة. كما طلبت إلى الإسكوا الاستمرار في مساعدة الدول التي أنجزت خططها الوطنية لاحتساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة على تنفيذها. وشدّد ممثل الإمارات العربية المتحدة على أهمية دراسة التكلفة الاجتماعية للعنف ضد المرأة، وليس فقط التكلفة الاقتصادية، بينما سأل ممثل البحرين عن كيفيّة احتساب انتشار ظاهرة العنف، ورأى أنه من الصعب التصوّر أن امرأة من كل ثلاث تتعرض للعنف. وتحدثت ممثلة دولة فلسطين عن أهمية مشروع الإسكوا لاحتساب تكلفة العنف ضد المرأة، وعن نتائجه في بلادها، التي أظهرت تراجعاً في انتشار الظاهرة، إذ كانت تعاني منها نسبة 37 في المائة من الفلسطينيات في عام 2011 ثم انخفضت هذه النسبة إلى 29 في المائة في عام 2019، لكن العنف ضد المرأة لا يزال يطال بالفعل ثلث النساء.

8- وبعد أن شكرت ممثلة العراق مركز المرأة في الإسكوا على تنفيذ ورشة العمل حول احتساب تكلفة العنف ضد المرأة في بلدها، على الرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة التي يمرّ بها، سألت عن آلية اختيار الحالات التي تدرسها الإسكوا وتعرض ما تتوصل إليه من نتائج بشأنها، كحالتي لبنان ودولة فلسطين موضوعَي الدراسة حول المرأة في السلك القضائي، وسألت عما إذا كان بإمكان الدول أن تساهم في الاختيار. وأعربت ممثلة العراق عن استعداد بلدها للمشاركة في دراسات الحالة، نظراً إلى أنه يشكل بيئةً مناسبة لدراسة العديد من القضايا. وشدّد ممثل مصر على أهمية تنفيذ التوصيات التي تتخذها اللجنة ما بين الدورات. فاستعراض ما نُفّذ هو بمثابة تقييم أفقي لتقدّم المنطقة في قضايا المرأة، وهو أمر يكتسي أهمية كبرى، خصوصاً في إطار التحضيرات للدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، والتي ستُعقد في نيويورك في آذار/مارس 2020 لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج وبرنامج عمل بيجين على الصعيد العالمي. وسأل ممثل مصر عن مستوى التنسيق، لا سيما داخل الأمم المتحدة، بين آليات العمل المتعددة المعنية بقضايا المرأة، كاللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وغيرها من آليات الاستعراض الدوري الشامل. وتفادياً لازدواجية الجهود، في حال حدوثه، سأل أيضاً عمّا إذا كانت الإسكوا تطّلع على التقارير المُقدّمة إلى جهات أممية أخرى، وإذا كانت هذه الجهات تطّلع بدورها على التقارير التي تقّدمها الدول العربية إلى الإسكوا وتحتوي على معلومات وافية وقيّمة.

9- وفي معرض الرد، أكدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الإسكوا ترسل جميع دراساتها إلى جهات الاتصال في الدول الأعضاء، إضافة إلى عرضها على موقعها على الإنترنت، وأنها ستقوم بتحديث قائمة أسماء جهات الاتصال إذا لزم الأمر. وشرحت أن الإسكوا تستشير الدولة المعنية عند اختيار أي شريك وطني لتنفيذ نشاط وطني ما. أما الشراكات الإقليمية والمنظمات المختارة في إطارها، فهي تخضع لمواصفات تحددها الأمم المتحدة، منها تقاطع الأفكار والاهتمامات والقيم، ولقواعد الاعتماد من قبل مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي.

وقالت إن التوصيات الصادرة في السابق ستتعزّز باعتماد توصيات جديدة في ختام الدورة التاسعة للجنة، وقد تتناول مواضيع جديدة أو قضايا سبق تناولها لتعديل أوجه منها إذا ارتأت الدول ذلك. وأعربت عن استعداد الإسكوا لمساعدة اليمن على تنفيذ الخطة الوطنية لاحتساب التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، مشيرةً في نفس الوقت إلى الحاجة الماسة لتأمين موارد من خارج الميزانية لذلك، نظراً إلى التكلفة الباهظة للمسح الوطني. وذكّرت ممثلات وممثلي الدول الأعضاء أن الأمانة التنفيذية تبعث استمارةً لجهات الاتصال في الدول الأعضاء عقب انتهاء كل دورة للجنة المرأة، لتستطلع من خلالها آراء المشاركين حول الاهتمامات والأولويات للفترة ما بين الدورات، وأنها تبني برنامج عملها على النتائج. وأكدت أنّ الأمانة التنفيذية على أتم الاستعداد للاضطلاع بدراسات حالة في العراق. وأشارت إلى أن الأمانة التنفيذية ستتطرق في العرض المتعلق بأنشطة التعاون الفني إلى السبل التي تستخدمها لتفادي الازدواجية في العمل ضمن منظومة الأمم المتحدة، لافتةً إلى أن الإسكوا تدعم الدول بناءً على طلبات مباشرة تتلقاها منها، وأن الدول عادةً لا تطلب الدعم في المجال نفسه من هيئتين مختلفتين.

10- وأشار المدير الإقليمي بالإنابة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي شارك في الدورة التاسعة للجنة المرأة في الإسكوا بصفة مراقب، إلى أن احتساب التكلفة الاجتماعية للعنف ضد المرأة بالغ الأهمية. في المقابل، لفت إلى أنّ احتساب التكلفة الاقتصادية لهذا العنف له فوائد مباشرة، من أهمها تقييم العبء الواقع على كاهل الدولة من جراء هذه الظاهرة. فمعرفة حجم ذلك العبء تساعد الدولة على تحديد المبالغ اللازم استثمارها لمكافحة العنف. وأكد على واقع تعرّض امرأة من كل ثلاث للعنف، مشيراً إلى أنّ تلك النسبة عالمية ومثبتة في العديد من الدراسات الموثوقة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة دائماً ما تثير التساؤلات، فهي موثوقة ومدعومة بمصادر عدّة، وثلث نساء وفتيات العالم يعانين بالفعل من شكل من أشكال العنف ضدهنّ. وذكر أن الدورة تتزامن مع حملة الستة عشر يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة، وهي حملة تطلقها الأمم المتحدة مع شركاء عديدين حول العالم في كل عام، لرفع الوعي بشأن ظاهرة العنف على أساس نوع الجنس والحث على مناهضته.

2- أنشطة التعاون الفني
(البند 5 من جدول الأعمال)

11- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/4، عرضاً حول الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء، بناءً على طلبات التعاون الثنائي التي تتلقاها مباشرة منها، في مواضيع العدالة بين الجنسين، والخطة المعنية بالمرأة والسلام والأمن (أجندة المرأة والسلام والأمن)، وتقدير تكلفة العنف ضد المرأة، بالإضافةً إلى النظر في الأطر المتداخلة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة. وشرح منهجية العمل في مجال التعاون الفني، المرتكزة على تقديم المشورة الفنية وتنظيم ورش العمل لبناء القدرات وتنفيذ المشاريع الميدانية التجريبية، باستخدام المنتجات والأدوات المعرفية التي تصدرها الإسكوا. وفي الفترة 2018-2019، تمحورت نسبةٌ 40 في المائة من طلبات الدول للدعم الفني حول أنشطة مناهضة العنف ضد المرأة، ونسبة 30 في المائة من طلباتها حول التواصل مع الآليات الدولية المعنية بحقوق المرأة. وعمل الإسكوا في هذا المجال يجعلها على اطلاع واسع على تقارير الدول العربية المقدّمة إلى هذه الآليات، ما يغذي المعرفة التي تنتجها في مطبوعاتها ويساعدها على تفادي الازدواجية في التدخلات. ثم أنهى ممثل الأمانة التنفيذية عرضه بإعطاء أمثلة على أبرز أنشطة الإسكوا في مجال الدعم الفني الثنائي، ودون الإقليمي، والإقليمي.

12- وفي معرض النقاش، أشار ممثل دولة فلسطين إلى لائحة من الاحتياجات الفنية التي سبق أن تقدمت بها وزارة شؤون المرأة في الإسكوا، وذلك خلال اجتماع حول إطار التعاون الفني بين دولة فلسطين والإسكوا لم يتناول ما ستقدمه الإسكوا من خدمات لبلده. وسأل عمّا إذا كان يستطيع عرض هذه اللائحة مجدداً على مركز المرأة للإسكوا مباشرة. وسأل أيضاً إذا كان بإمكان الدولة أن تطلب تنفيذ أنشطة خارج إطار محاور التعاون التي

المذكورة أعلاه. وشكرت ممثلة الأردن الإسكوا على الدعم الذي تقدمه للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وعلى استجابتها السريعة لقضايا جديدة، ليس فقط في إطار المشروع الي اتُفق عليه منذ سنتين والمتعلق بإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في عمل اللجنة الوطنية، ولكن أيضاً في تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وإعداد التقرير الوطني لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وطلبت زيادة المرونة في تحديد المشتركين من اللجنة الوطنية في اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالمساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، التي تُعقد في إطار أنشطة التعاون الفني، وألا تقتصر الدعوة دائماً على جهة الاتصال، لضمان المزيد من الاستفادة.

13- وشكرت ممثلة الجمهورية العربية السورية الإسكوا على جهودها، وعلى الدعم الذي قدمته لبلدها، خاصة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة. ولحظت خطأً ورد في الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/4، حيث الأنشطة المدرجة تخصّ الكويت واليمن وليس الجمهورية العربية السورية. وأكدت أن بلدها يرحب بدعم الإسكوا في إطار المشروع الخاص باللاجئات السوريات الذي تمّ تقديمه، وتمنت أن يستفدن من برامج الإسكوا عند العودة إلى بلادهنّ، ولكنها أشارت إلى أن هذا المشروع لا ينفذ بناء على طلب رسمي من الجمهورية العربية السورية. كما طلبت ممثلة عُمان تعديلاً يتمثل في زيادة وزارة التنمية الاجتماعية على لائحة طالبي تنفيذ النشاط المذكور. وطلبت ممثلة اليمن أن تولي الإسكوا قضايا العنف ضد النازحات اهتماماً خاصاً، وأن يتم التخطيط لبناء القدرات في سلسلة أنشطة تمتد على فترة زمنية غير قصيرة، لضمان فعاليتها.

14- وبدورها، أشادت ممثلة لبنان بالجهود المبذولة من قبل الأمانة التنفيذية في دعم الدول على إعداد دراسات لتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، وأكدت على أهمية تدريب موظفي وموظفات الإحصاء والبرلمانيين والبرلمانيات حول الموضوع لتعظيم أثر العمل ونتائجه. كما لفتت إلى أهمية بناء الشراكات لتفادي الازدواجية في العمل.

15- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا ودولة فلسطين في المرحلة الأخيرة من العمل على تحديد أنشطة التعاون الفني التي ستُدرج في النسخة النهائية للإطار الثنائي للتعاون الفني قبل توقيعه، وأن موضوع المرأة مدرج على لائحة الأنشطة قيد النقاش، بالرغم من صعوبة التنفيذ المباشر في البلد في ظروف الاحتلال الإسرائيلي. ولكن الإسكوا مستعدة لتلقي طلبات غير مدرجة في الإطار، وأيضاً لمراجعة الطلبات التي أشار إليها ممثل دولة فلسطين للبت فيها. واتفق مع ممثلة الأردن على وجوب تعميم المعرفة على أوسع نطاق ممكن، وعرَض أن تساعد الإسكوا في ذلك من خلال تنظيم ورش وطنية مخصصة لتحقيق هذا الهدف. أما بشأن مشروع دعم اللاجئات السوريات والمجتمعات المضيفة، فقد أشار إلى أنه يتناول احتياجات اللاجئات في مرحلة العودة إلى وطنهنّ، كما يحدّدنها. وأضاف أن نتائج المشروع، الذي سيكتمل في نهاية عام 2020، سوف تعمم على الجهات المعنية باستخدام القنوات الرسمية التي تستخدمها الإسكوا عادة لهذا الغرض. وأكد أن الوثيقة الرسمية ستُعدّل وسيُعاد إصدارها، وأن الإسكوا تعنى بقضايا البلدان التي تعاني من النزاعات وموجات النزوح واللجوء، وأنها مستعدة لتقديم الدعم في مجال اختصاصها. كما أكدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن هذا النقاش يساعد الإسكوا على معرفة احتياجات الدول، وأن الإسكوا تنتهج أسلوب البرامج المتكاملة قدر لإمكان، وليس أسلوب الورشة العمل الواحدة، من أجل ضمان التطوير الفعلي للقدرات.

3- الإجراءات الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثامنة (البند 6 من جدول الأعمال)

16- في إطار هذا البند، قدم ممثلو وممثلات دولة فلسطين، وقطر، وعُمان، والأردن، واليمن، والمغرب، والكويت، والعراق، ولبنان عروضاً حول الإجراءات التي اتخذتها بلدانهم لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثامنة. وقدم المندوبون مساهمات خطية حملت على موقع الإسكوا الإلكتروني.

17- وأشارت ممثلة دولة فلسطين، من خلال مداخلاتها، إلى عدد من الإجراءات التي اتخذها بلدها في إطار تنفيذه لتلك التوصيات. وركزت على الجهود المرتبطة بمناهضة العنف ضد المرأة، وبالاستفادة من التعاون الفني للعمل مع الأمانة التنفيذية على تقدير تكلفة العنف ضد المرأة، وبمراجعة الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن. كما استفادت دولة فلسطين من إصدارات الأمانة التنفيذية في قضايا إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة والبرامج المختلفة. وركزت المداخلة التي قدمتها ممثلة قطر على إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بموجب قرار صدر عن مجلس الوزراء في أيلول/سبتمبر 2019، مركّزة على دور هذه اللجنة وآليات عملها. وأشارت إلى القرار الأميري حول تشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشورى، والتي ستوفر فرصة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقامت ممثلة عُمان بعرض الخطوات التي اتخذها بلدها تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن لجنة المرأة، ومنها المشاركة في أعمال اللجنة الفرعية، وعقد ورش عمل حول أهداف التنمية المستدامة في المحافظات العمانية. كما تناولت الجهود المبذولة لمناهضة العنف ضد المرأة، بما فيها تقديم الخدمات الصحية لها واستحداث خط للحماية وإنشاء دار الوفاق. وقدمت ممثلة الأردن أيضا عرضاً عن الجهود المبذولة تنفيذاً للتوصيات، ومنها دعم أعمال اللجنة الفرعية، مشددة على مدى الاستفادة من خبرات الأمانة التنفيذية في تطوير الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن ومن خبرات الجهات الدولية الأخرى. وأشارت إلى أن آليات الرصد لا تزال محدودة، بالرغم من كون الأردن من الدول المتقدمة التي توفر آليات لحماية المرأة من العنف. وركزت على العمل الذي تقوم به اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة مع رئاسة الوزارة والمتعلق بالسياسة الوطنية لإدماج المساواة بين الجنسين في الحكومة.

18- وتوقفت ممثلة اليمن في مداخلتها عند العمل على تطوير خطة عمل للمرأة والسلام والأمن واستراتيجية خاصة بكبار السن. ونوهت ممثلة المغرب في مداخلتها بقيام المغرب بتنفيذ جميع التوصيات، ما عدا ما يتعلق بوضع الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن المتوقَّع إقرارها في عام 2020. وبينت العمل الذي يقوم به المغرب حاليا لتنفيذ أحكام القانون الخاص بمناهضة العنف ضد المرأة، بما في ذلك تدريب العاملين على إنفاذ القانون في كافة أنحاء المغرب. ولفتت إلى أن المغرب أنهى منذ فترة وجيزة مسحاً حول ظاهرة العنف، لضمان العمل على قياس تكلفة العنف ضد المرأة، وأنه يعمل حالياً لتطوير استراتيجية وطنية لمناهضة العنف واستراتيجية وطنية حول المساواة بين الجنسين. ولحظت ممثلة المغرب أن الأداة التفاعلية التي طورتها الأمانة التنفيذية أداة هامة، وتمنّت تعميمها على الدول. وقدمت ممثلة الكويت لمحة عن الإنجازات التي حققها بلدها، ومنها إنشاء لجنة شؤون الأسرة في الديوان الوطني لحقوق الإنسان، التي ستتولى تطوير استراتيجية حول حقوق المرأة تماشياً مع المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان وعنايةً بكافة جوانب حقوق المرأة. وفيما يتعلق بمناهضة العنف المرأة، استحدثت الكويت محكمة الأسرة، وأنشأت إدارة الشرطة المجتمعية لتقديم المشورة للنساء. غير أنها أعربت عن رغبة الكويت في تطوير قانون لمناهضة العنف ضد المرأة. وأشارت ممثلة العراق إلى عدد من الإنجازات، منها حضور المجتمع المدني في كافة اللجان المعنية بالمرأة، مثل لجنة المرأة الريفية، وتحديث استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة. وأشارت إلى ورشة العمل التي نظمتها الأمانة التنفيذية للإسكوا حول احتساب التكاليف الاقتصادية للعنف. وقدمت ممثلة لبنان مداخلة حول ما تحقق من توصيات متعلقة بتطوير نظام مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيق مقاصد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وفي التعاون مع إدارة الإحصاء المركزي في إطار المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين. وقد وضع لبنان خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن، واستحدث تعديلات قانونية منها فصل الذمة المالية بين الزوجين. وأخيراً، عرضت ممثلة المملكة العربية السعودية إنجازاتها، ومنها وضع الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة تنفيذاً للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، كما تناولت التعديلات القانونية الأخيرة التي أعطت المرأة الحق في استخراج أوراقها الثبوتية.

باء- تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما

1- الاستعراض والتقييم الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما في البلدان العربية
(البند 7 من جدول الأعمال)

19- قدم السيد ماجد عثمان، الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام (مركز بصيرة) وأستاذ الإحصاء في جامعة القاهرة والوزير السابق للاتصالات في مصر، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/5، عرضاً تناول فيه منهجية إعداد للتقرير الإقليمي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما، الذي كانت الإسكوا قد كلفته بإعداده، وأبرز النتائج والاتجاهات الإقليمية في هذا الصدد. وشدّد أولاً على أن البيانات المعتمدة في التقرير أُخذت من شعبة الإحصاء في الإسكوا ومن هيئات الأمم المتحدة المختصة، مثل منظمة العمل الدولية أو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، عند حساب نسبة المشاركة في سوق العمل وفي التعليم، على التوالي. فهذه المنظمات تعتمد تعاريف موحدة لجميع الدول، ما يتيح مؤشرات قابلة للمقارنة. أما تقارير الدول، المتضمِنة بياناتها الوطنية، فهي موثّقة على الموقع الخاص بالمراجعة. وأكد أن التقرير الإقليمي يتناول الاتجاهات العامة في المنطقة، السائدة في معظم الدول، ولا يركز على إنجازات فردية لدولة أو اثنتين. واستعرض الاتجاهات في ستة محاور أساسية، هي: (أ) تحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك؛ (ب) القضاء على الفقر؛ (ج) التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية؛ (د) المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين؛ (هـ) المجتمعات المسالمة؛ (و) الحفاظ على البيئة.

20- وأشار السيد عثمان إلى أن المنطقة العربية أحرزت تقدماً في التشريعات المتصلة بالعمل، تمثل في تكثيف الجهود لتحقيق المساواة في الأجور، ورفع حصص المرأة في التعيينات الحكومية، وتحقيق المزيد من الإنصاف في الترقية، وتجريم العنف ضد المرأة في مكان العمل، وإنشاء دور الحضانة داخل العمل واعتماد نظام العمل المرن، مع تفاوت في مستويات الإنجازات ما بين الدول. وشدّد على التقدم الملحوظ في مجال ريادة الأعمال، وفي تقلّد النساء مناصب مؤثرة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ما ساهم في كسر الحاجز الزجاجي وبعض الأنماط الاجتماعية السلبية. ثم سلّط الضوء على عدد من التحديات، مشيراً إلى أن نسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد لا تزال منخفضة، والفجوة بين الذكور والإناث واسعة، ونسب البطالة في أوساط الإناث مرتفعة. ولا يزال تشغيل النساء يتركّز في القطاع غير النظامي، مع ندرة العمل اللائق المتاح للمرأة في عدد كبير من الدول. ولم تحقق المنطقة سوى تقدمٍ ضئيل في مشاركة الرجل في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وفيما شهدت تحسناً واضحاً في صحة النساء والفتيات، لا يزال تقديم الخدمات للمهاجرات والنازحات تحدياً جسيماً. وعلى الرغم من التقدم ملحوظ في التمكين المعرفي للنساء والفتيات، لم ينعكس هذا التقدم إيجاباً بعد على وضع المرأة في سوق العمل. والتحسن محدود في القضاء على الفقر، لكن لا بأس به في القوانين والتشريعات المتعلقة بإلغاء التمييز.

21- أما العنف الذي تتعرض له المرأة، فلا يزال، بحسب السيد عثمان، متفشياً في المنطقة، على الرغم من اعتماد القوانين لمناهضة التحرش وغيره من أشكال العنف. وقد انحسر زواج القاصرات، إلا في أوساط اللاجئين والنازحين. وقد شهدت المنطقة تقدماً في وضع خطط وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000) وخطة إقليمية في عام 2015 تحت مظلة جامعة الدول العربية، لكن تراجعاً كبيراً حدث في مكتسبات التنمية الأساسية، وفي قضايا النساء والفتيات في الدول التي تشهد نزاعات، مع استمرار معاناة الفلسطينيات بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ولم يحدث تقدمٌ يُذكر في المجالات التي تؤثر فيها البيئة على النساء، ولا في مشاركة النساء في القرارات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. وفي الختام، لخص بعض توصيات التقرير العربي الموحّد، لا سيما ضرورة توطين الالتزامات العالمية المتعلقة بقضايا المرأة في التشريعات والبرامج الوطنية؛ ومساندة المرأة في القيام بدورها المزدوج، الوظيفي والأسري؛ وإرساء سياسات الحماية الاجتماعية اللازمة؛ واعتماد التمييز الإيجابي لصالح

المرأة والفتاة من أجل عدم إهمال أحد؛ واستكمال منظومة البيانات والإحصاءات المتعلقة بقضايا الجنسين وبناء القدرات في هذا المجال.

22- وفي معرض النقاش، شكر ممثل الإمارات العربية المتحدة الإسكوا ومُعِدّ التقرير العربي على العمل الجدّي والعرض الممتاز، وعلى هذا التقرير الذي يمثل توثيقاً جيداً لما أوردته التقارير الوطنية. غير أنه أشار إلى أن البيانات غير محدّثة، وأنها استُعيرت من التقارير الدولية، وهي أحياناً مجحفة للدول التي أحرزت إنجازات حديثة. واتفقت ممثلتا عُمان والجمهورية العربية السورية مع ممثل الإمارات العربية المتحدة على وجوب استخدام البيانات الوطنية، وتحديث بيانات التقرير، والأخذ بالملاحظات التي أوردتها الدول في اجتماع الخبراء الذي ناقش مسودّة التقرير، وطلبتا الاطلاع على النسخة النهائية. وشددت ممثلة الجمهورية العربية السورية على أن بلدها قدّم تقريراً على الرغم من التحديات، سلط فيه الضوء على الإجراءات المتخذة في التشريعات وغيرها من المجالات، لكن التقرير الإقليمي لم يتضمن هذه المعلومات النوعية.

23- وشددت ممثلة الأردن على أهمية التقرير العربي الموحد الذي يتناول التقدم المحرز في المنطقة العربية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وشكرت الإسكوا على المرونة التي أظهرتها في قبول ملاحظات الدول وتعديلاتها قدر المستطاع، فالمنظمات الدولية قلّما تظهر هذه الدرجة من المرونة. وأسفت ممثلة اليمن على عدم تمكن بلدها من إعداد تقرير وطني في الظروف الصعبة التي يمرّ بها. وأشار ممثل دولة فلسطين إلى جملة من الإنجازات التي حدثت في بلده بعد موعد تسليم التقرير الوطني، كتلك المتعلقة برفع السن القانونية للزواج، وسأل إذا كانت ستدرج في التقرير الإقليمي. وشدد على وجوب مساءلة إسرائيل بشأن الوضع في دولة فلسطين، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، والتي تعيق العمل على قضايا المرأة عامة وعلى تنفيذ القرار 1325 (2000) تحديداً. وتساءل عما إذا كان التقرير الإقليمي سيتناول قضية دولة فلسطين، وما إذا كان المجتمع الدولي سيتناول المعوقات التي تحول دون تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في ظل الاحتلال.

24- وفي معرض الرد، شدّد السيد عُثمان، بصفته معدّ التقرير، على أن النسخة النهائية من التقرير الإقليمي تتضمن ملاحظات الدول، سواءً المستخلصة من اجتماع الخبراء أم تلك التي وردت في رسائل خطيّة، كالتعديلات على نظام العمل والتعويض في إجازة الأمومة وأعداد الوزيرات في المجالس الحديثة التكليف. لكنّه شدّد على استحالة الأخذ بمعدلات البطالة والمساهمة في القوى العاملة الوطنية، لأنها غير قابلة للمقارنة ما بين الدول، فكل دولة تحسبها وفق أساس تحدده يختلف بينها وبين الدول الأخرى في المنطقة. أما بيانات الإسكوا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فهي مستمدة من البيانات الوطنية، ولكن يُعاد احتسابها بحسب تعريف دولي موحّد وتخضع للتوحيد القياسي، ما يتيح المقارنة وتحديد الاتجاهات الإقليمية. وأكد أن التقارير الوطنية منشورة، وأنها تُرجمت إلى اللغة الإنكليزية لتسهيل إيصالها إلى المحافل الدولية. وأشار إلى أن التقرير الإقليمي يتألف من 70 صفحة ولا يحتوي على تفاصيل قطرية، ولكن في حالة وجود اختلاف كبير بين البيانات الدولية والبيانات الوطنية، وُضعت حاشية في التقرير الإقليمي للإشارة إلى الأرقام الوطنية.

2- خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الوطنية
(البند 8 من جدول الأعمال)

25- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/6، عرضاً حول خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الوطنية، التي تستند إلى خطة الأمم المتحدة المعنية بالقضية نفسها. وعرضت المؤشرات الـ 15 المكوّنة للخطة، وأساليب ومعايير تقييم تنفيذها. وأشارت إلى الأدلة التدريبية التي اضطلعت بإعدادها الأمانة التنفيذية لدعم الدول في تنفيذ الخطة، وورش العمل التي عقدتها لبناء قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال. وأشارت إلى أن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية قد طبقت خطة

الإسكوا بنجاح، وحددت نقاط القوة والضعف جراء عملية التنفيذ، ثم عملت على سدّ الثغرات من خلال وضع خطة إصلاحية متكاملة.

26- وفي معرض النقاش، أكدت ممثلة الأردن على أهمية تنفيذ الخطة في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة. قالت إن اطّلاع اللجنة الوطنية الأردنية على المعايير، البالغ عددها 15 معياراً، أظهر عدم استجابتها لقضايا المساواة بين الجنسين، كما هو متوقع منها. وأتاح ذلك الفرصة لتطوير آليات العمل الداخلية في اللجنة الوطنية الأردنية لتعميق التزامها بقضايا المساواة بين الجنسين، ما يساعدها على توجيه جهودها لحث الحكومة على تبني خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الوطنية.

27- وفي معرض الرد، شكرت ممثلة الأمانة التنفيذية مندوبة الأردن، وأكدت على جهوزية الإسكوا للعمل مع الدول الأعضاء على تنفيذ خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الوطنية.

3- مكافحة العنف المنزلي: أوامر الحماية والملاجئ في المنطقة العربية
(البند 9 من جدول الاعمال)

28- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/7، دراستين أعدتهما الأمانة التنفيذية حول أوامر الحماية ودور الإيواء وتتناولان آليات توفير الحماية للناجيات من العنف في الدول العربية. وبينت خلال العرض أن الدراستين تندرجان في صلب أعمال الأمانة التنفيذية التي تسعى إلى تعزيز المعرفة بالأطر الدولية المختلفة لمساعدة الدول في جهودها لمناهضة العنف ضد المرأة. ونوهت إلى الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة أبعاد والشبكة الأوربية لمناهضة العنف في إتمام الدراسة الخاصة بدور الإيواء. كما تطرقت إلى التكامل بين آليتي الحماية موضع الدراسة. ففي حين توفر أوامر الحماية سبيلاً لمنع الجناة من التعرض للناجية من العنف، توفر مراكز الإيواء المكان الآمن الذي من الممكن أن تلجأ إليه الناجية أيضا. وفي معرض النظر في مدى توفر هذه الآليات في الدول العربية، أكدت ممثلة الأمانة التنفيذية على أن الدراستين تلحظان التقدم الملموس في كافة الدول العربية لجهة إيلاء مناهضة العنف ضد المرأة الاهتمام الكافي. وأشارت إلى أن كافة الدول العربية توفر دور إيواء للناجيات من العنف. إلا أنها أوضحت أن عدداً محدوداً من الدول اعتمد قوانين مستقلة لمناهضة العنف الأسري أو العنف ضد المرأة. وأوضحت أن معظم الدول العربية التي أقرت قوانين للحماية من العنف وفّرت نصوصاً قانونية تتناول أوامر الحماية أو دور الإيواء، إلا أن انسجام هذه النصوص مع المعايير الدولية يتفاوت بين هذه الدول. على سبيل المثال، لا تشمل كل أوامر الحماية التي تصدرها الدول العنف الاقتصادي، ولا يفسح بعضها المجال للمصالحة والوساطة. ويؤثر ذلك على فرص توفير الحماية اللازمة للمرأة والحؤول دون تكرار حادثة العنف في غياب أية ضمانات. والأمر ذاته بالنسبة لدور الإيواء التي يشوبها عدد من الإشكاليات، سواء لجهة توفرها أو لجهة قدرة المرأة على الوصول إليها أو جودة الخدمات التي تقدمها. وفي ختام العرض، قُدّمت جملة من التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء بناء على نتائج الدراستين، منها أهمية تطوير قوانين شاملة لمناهضة العنف؛ وتوفير سياسات وآليات استجابة أكثر فعالية لطلبات أوامر الحماية؛ وتعديل للقوانين النافذة وذات الصلة في تنظيم عمل دور الإيواء؛ وزيادة توفرها في الدول العربية.

4- المرأة في القضاء في المنطقة العربية: إزالة العقبات وزيادة المشاركة
(البند 10 من جدول الأعمال)

29- نظراً إلى ضيق الوقت، طُلب إلى الأمانة التنفيذية تقديم البند 10 من جدول الأعمال قبل فتح باب النقاش ليشمل النقاش البندين 9 و10. وبناء عليه، قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/8، الدراسة التي أعدتها الأمانة التنفيذية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمكتب المفوض

السامي لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين، وعنوانها "المرأة في القضاء: إزالة العقبات وزيادة المشاركة" وموجز السياسات المرتبط بها، وعنوانه "المرأة في القضاء: نقطة انطلاق نحو العدالة بين الجنسين". ونوهت في تقديمها للدراسة ونتائجها بأن هذه الدراسة تعتبر الأولى من نوعها في الدول العربية، وأنها تقدم نظرة شاملة وتحليلية لوضع المرأة في القضاء، وأنها بنيت على دراسات حالة في خمس دول عربية هي الأردن، وتونس، والسودان، ولبنان، ودولة فلسطين. وأشارت إلى أن الدراسة قدمت رصداً كمياً لحضور المرأة في القضاء، وأسهمت في تعزيز المعرفة بشأن أهمية هذا الحضور وخصوصيته في الدول العربية. ولفتت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة والمتعلقة بحضور المرأة. فهذا الحضور يساهم في تطوير مؤسسات قضائية قوية ومستقلة، ويدعم تحقيق العدالة بين الجنسين داخل المجتمع، ويُنظر إليه بإيجابية من قِبل أغلبية ساحقة من القضاة والجهات الفاعلة في النظام القضائي. إلا أن نتائج الدراسة بينت أيضا أن حضور المرأة في القضاء في الدول العربية لا يزال دون التطلعات. فنسبة حضور المرأة في القضاء لا تزال محدودة، ما خلا في عدد من الدول. كما أن حضورها في القضاء لا يزال متركزا في المحاكم الابتدائية، ومتدنياً في المحاكم العليا. كذلك، تتمثل المرأة في الغالب في المحاكم المدنية، وليس المحاكم الجنائية أو العسكرية. وختمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضها ببعض التوصيات التي تتضمن وضع أهداف وطنية وآليات للمساءلة حول زيادة وجود المرأة في القضاء وأهمية مراجعة قواعد الالتحاق والتقدم الوظيفي في سلك القضاء بما يتماشى مع مبادى الشفافية والانصاف.

30- وفي معرض النقاش، أكدت ممثلة الأردن أهمية الدراسات المقدمة، لجهة توفير الإطار المؤاتي لمساعدة الدول في مراجعة أوامر الحماية، أو لجهة عرض التجارب في زيادة مشاركة المرأة في القضاء الشرعي، كتجربة دولة فلسطين. وتناول ممثل الإمارات العربية المتحدة غياب بلده عن هذه الدراسات، وأكد على ضرورة تحديد جهات اتصال بين الأمانة التنفيذية والدول، نظراً إلى أهمية القضايا المطروحة بالنسبة إلى بلده. فقد صدر مؤخراً مرسوم بشأن الحماية من العنف الأسري، كما أنشئت مراكز للإيواء من جانب المنظمات غير الحكومية بدعم من الحكومة. واقترح ممثل البحرين ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في دعم دور الإيواء. وأكدت ممثلة العراق على أن المواضيع المطروحة مهمة وحساسة، وبأن العراق يتناول الحماية ضمن قانون العقوبات ولا يوجد قانون منفصل في هذا الشأن. كما اكدت على أهمية التوجه إلى خريجات كليات الحقوق وتشجعيهن على الالتحاق بالسلك القضائي. وأكدت ممثلة لبنان في مداخلتها على أهمية تمكين القاضيات والقضاة وتدريبهن وتدريبهم على مفهوم النوع الاجتماعي. كما اقترحت أن يتم تحويل الدراسات إلى برامج دعم وأنشطة مما يجعلها أدوات سهلة للتعلم. وشكرت ممثلة الكويت الأمانة التنفيذية على عرضها، ولفتت إلى أن العنف ضد المرأة يكتسي أوجهاً متعددة، منها الحرمان من التعليم. وأضافت أن الكويت تعمل على معالجة هذه القضايا، وأنها تسعى إلى جمع كل هذه الجهود والحقوق في قانون واحد، وهو ما يتطلب مراجعة للمنظومة التشريعية. ولفتت ممثلة دولة فلسطين إلى أن نتائج مسح العنف الحديثة تشير إلى أنه، بالرغم من معرفة 40 في المائة من النساء الفلسطينيات بتوفر دور الإيواء، لا تتوجه سوى نسبة ضئيلة من هؤلاء النساء إلى هذه الخدمات. وأكدت على أهمية مقاربة هذه القضايا بشكل شمولي، لتكون هذه الخدمات متوفرة للجميع. ومن هنا، اقترحت أن يتم وضع دراسة حول نسبة النساء اللواتي يستفدن من حقهن الطبيعي والقانوني في الميراث والملكية. أما المملكة العربية السعودية، فطلبت بعرض تفاصيل أكثر عن التجارب الفضلى في إدارة دور الإيواء. وتساءلت عن التحرش وعن العنف خارج إطار العمل والأسرة وأساليب معالجته. وأكد ممثل الجزائر على وجوب مراجعة بعض المعلومات المقدمة حول دور الإيواء في الجزائر. وقدمت قطر مداخلة حول الخدمات التي تقدمها دور الرعاية فيها.

31- وفي معرض الرد، شكرت ممثلة الأمانة التنفيذية المشاركين والمشاركات على ملاحظاتهم القيمة، وهنأت الإمارات العربية المتحدة على إصدار مرسوم حول العنف ضد الأسرة. كما أكدت لممثل الجزائر أن المعلومات التي وردت في العرض مختصرة، ولذلك لم تكن كافية لتوضيح واقع دور الإيواء في الجزائر، إلا أن المادة

المتوفرة في الدراسة أكثر شمولاً وتتضمن معلومات أكثر دقة. ودعت ممثلة الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء إلى قراءة الدارسات المذكورة، إذ إنها تتضمن مناقشة أعمق للقضايا التي طرحتها الدول، وتتيح الفرصة للتعرف على تجارب الدول العربية في المواضيع المختلفة التي تم التطرق إليها. وأشارت إلى أن نتائج الاستبيانات المرسلة إلى الدول تشكل أحد المصادر الرئيسية للدراسات التي تنفذها الأمانة العامة. ولذلك، يكتسي تجاوب الدول مع هذه الاستبيانات أهمية قصوى لأن الأمانة التنفيذية تبني عليها في المستقبل.

5- بناء مؤسسات منيعة في المنطقة العربية: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في زمن التحديات
(البند 11 من جدول الأعمال)

32- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/9، عرضا تناول فيه موضوع الدراسة التي قامت بها الإسكوا في 2019 حول قدرة تجاوب الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة مع المتغيّرات السياسية، ومدى استمرارها في العمل وتنفيذ دورها خلال الأزمات والنزاعات والاحتلال وعمليات الانتقال السياسي. وعرض ممثل الأمانة التنفيذية الخصائص التي يجب أن تتوفر لبناء مؤسسات منيعة ومتعافية – خاصة التحلّي بالوعي، والتنوع، والتكامل، والتنظيم الذاتي، والقدرة على التكيف – وذلك ضمن إطار مفاهيمي واضح المعالم. وتطرق إلى أهم التوصيات الخاصة بالسياسات، مشددا على أهمية قيام الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في المنطقة العربية بتطوير أطر شاملة وخطط خاصة بها تساهم في تعزيز منعتها وقدرتها على الصمود، وكذلك العمل على تمكينها من التعافي، خاصة خلال فترات عدم الاستقرار، لضمان قدرتها على مقاومة الصدمات والتحديات التي من الممكن أن تواجهها.

33- وفي معرض النقاش، ثمّن ممثلا الامارات العربية المتحدة والبحرين اختيار الإسكوا موضوع البحث الخاص بمنعة الآليات الوطنية وقدرتها على الصمود. لكنهما أكدا على ضرورة القاء الضوء على تجارب البلدان الأخرى التي لم تواجه تحديات في إنشاء الآليات الوطنية الخاصة بها، بما فيها الإمارات العربية المتحدة والبحرين. كما عرض ممثل الجمهورية العربية السورية تجربة بلده في التعاطي مع ملف المرأة خلال فترة الحرب التي فرضت اولويات جديدة ومختلفة عن أولويات فترة الاستقرار.

34- وفي معرض الرد، تفاعل ممثل الأمانة التنفيذية مع مداخلات الدول، مؤكدا على أنها تصب في موضوع الدراسة، وتساهم في إثرائها، وقد تمت تغطيتها في البحث بمزيد من التفصيل، ولكن العرض لم يفِها حقها بسبب ضيق الوقت. وأكد أن الإسكوا تتّبع نهج الاستمرارية في اختيار مواضيع دراساتها، بطريقة تبني على المواضيع التي تمت تغطيتها في الدراسات السابقة. فقد أصدرت مثلاً العديد من البحوث حول عمل الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، وذلك للإشارة إلى الممارسات الجيدة للدول العربية، ولكنها ركزت في الدراسة قيد العرض على موضوع محدد هو تأثير التحديات الخاصة بعدم الاستقرار على منعة الآليات الوطنية وقدرتها على الصمود.

6- الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات
(البند 12 من جدول الأعمال)

35- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/10، التقرير الدوري حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات (تموز/يوليو 2016 – حزيران/يونيو 2018) الذي يستعرض الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب للمرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويبين الأثر المدمر للحصار الإسرائيلي المستمر منذ 12 سنة على غزة والكارثة الإنسانية الناجمة عنه وأثر ذلك على المرأة. وأشارت إلى

جوانب التنمية المتعثّرة في الضفة الغربية وآثارها على الصحة وسُبُل العيش والآفاق الاقتصادية للمرأة، والى سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تحول دون تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وأكدت على ضرورة التعاون فيما بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات، وعلى دور المجتمع الدولي في محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، وأيضاً على دوره في دعم دولة فلسطين في جهودها لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للسكان، ولا سيما النساء والفتيات.

36- وفي معرض النقاش، شدد ممثلو اليمن والمغرب ودولة فلسطين والأردن والإمارات العربية المتحدة على أهمية التقرير الدوري حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات. وأشارت ممثلة دولة فلسطين إلى ضرورة دراسة محاور أخرى في التقرير، مثل عدم التكافؤ بين التحصيل العلمي العالي للفتيات الفلسطينيات وانخراطهن في سوق العمل. ودعت إلى التذكير الدائم بضرورة الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن، وبضرورة دعوة السلطة إلى مواصلة الجهود في مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية. وأشار ممثل الإمارات العربية المتحدة إلى الطلب الموجّه إلى المجتمع العربي، وليس المجتمع الدولي فقط، للقيام بدوره في الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية.

37- وفي معرض الرد، أشارت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، إلى ان التقرير يتبع هيكلًا محددًا يهدف إلى تبسيط المقارنة بين الدول ومتابعة أي تقدم محرز عند الاطلاع على التقارير المتتالية، مما يبسط التحليل المقارن وييسر تقييم مسار التقدم، إن أُحرز. وذكرت أن التقرير التالي سيقع في قسمين. سيستعرض القسم الأول التقدم المحرز خلال الفترة 2019-2020، بينما يستعرض القسم الثاني التطورات الحاصلة خلال الفترات التي تم استعراضها منذ إصدار التقرير الأول حول الموضوع.

جيم- المساواة بين الجنسين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة (البند 13 من جدول الأعمال)

38- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/11، عرضاً عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية والشركاء لدعم أعضاء اللجنة الفرعية. وتتضمن هذه الأنشطة الاستجابة إلى توصية لجنة المرأة في دورتها الثامنة لتوسيع عضوية اللجنة الفرعية بحيث تشمل كافة الدول العربية والأجهزة الإحصائية. وقد تم التواصل مع الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية غير الأعضاء، وتمت دعوتها إلى المشاركة في أعمال اللجنة الفرعية، وكذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الإحصائية. وتطرقت إلى الدورات التدريبية التي نظمتها الأمانة التنفيذية وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في العامين الماضيين. وقدمت عرضاً عن تجارب الدول التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في تبادل الخبرات بين الدول العربية والسويد. وتضمنت هذه التجارب تدريباً حول منهجية إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في الاستعراضات الوطنية الطوعية، سواء على مستوى منهجية إعداد الاستعراضات أو في المحتوى الذي تقدمه، وذلك في ورشة عمل عقدت بالتعاون مع المعهد السويدي في الاسكندرية. ولفتت إلى ورشة عمل تناولت موضوع "تسريع وتيرة تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، نظمتها الأمانة التنفيذية بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين إضافة إلى المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمركز الدنماركي للأبحاث والمعلومات حول النوع الاجتماعي والمساواة والتنوع. وأطلعت ممثلة الأمانة التنفيذية الحضور على المطبوعة الحديثة التي أصدرتها الأمانة التنفيذية والشركاء، وعنوانها "إرشادات لإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في الاستعراضات الطوعية".

39- وفي معرض النقاش، أكدت ممثلة الأردن أن اللجنة الفرعية أثبتت منذ تأسيسها أنها مهمة ومميزة ومفيدة في تحسين أداء الدول في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. واقترحت أن تتسم عضوية اللجنة بالمرونة الكافية لترشيح ممثلين عن الدول غير الأعضاء، خاصة عند تناول مواضيع أكثر تخصصا. وتسأل ممثل الإمارات العربية المتحدة عن هيكلية اللجنة الفرعية، وعما إذا كان من شروط العضوية أن تكون المشاركة رفيعة المستوى. وطلبت ممثلة الجمهورية العربية السورية التوسع في الأدلة، لتشمل المؤشرات القابلة للقياس المقاصد التي يجب بلوغها لتحقيق الهدف الخامس. وأكدت ممثلة عمان على أن أعمال اللجنة الفرعية تعتبر ممارسات ناجحة، وأنها تساهم في بناء القدرات وتعود بفوائد كبيرة. كذلك، أثنت على الدليل الإرشادي، ودعت إلى النهوض بالأنشطة المتعلقة بإدماج الهدف الخامس. وأكد ممثل دولة فلسطين على أهمية أعمال اللجنة الفرعية واستمرارية الأشخاص المشاركين فيها لضمان نقل الخبرة وإيجاد آليات للتنسيق مع الجهات المسؤولة عن الأهداف الأخرى، لضمان التكامل في سياق الربط بين الأهداف.

40- وفي معرض الرد، شكرت ممثلة الأمانة التنفيذية للمتحدثين اهتمامهم في أعمال اللجنة الفرعية. وأشارت إلى أنه بالرغم من ارتباط أعمال اللجنة الفرعية وأنشطة بناء القدرات التي تقدمها بتوفر الموارد المالية اللازمة، لا يزال كل من الأمانة التنفيذية والشركاء ملتزماً في استمرارية عملها. وأكدت على أهمية استمرارية عضوية ممثلي الدول فيها، من أجل ضمان مأسسة المعرفة المتعلقة بالهدف الخامس وما يتصل به من مقاصد في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة. وأشارت إلى أن العضوية تحمل مرونة تتيح مشاركة ممثلي وممثلات الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بما ينسجم مع المواضيع المختلفة، خاصة تلك التي تستدعي تخصصات معينة.

41- وبناء على النقاشات المتبادلة، اتفق الحضور على أن تبقى عضوية اللجنة الفرعية بشكل رئيس لممثلي وممثلات الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، على أن يتم الاتفاق على الجهات المشاركة الأخرى (إذا اقتضى الأمر)، بحسب الموضوع قيد البحث.

2- حلقة نقاش: التكنولوجيا من أجل المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية
(البند 14 من جدول الأعمال)

42- عقدت اللجنة، خلال أعمال دورتها التاسعة، حلقة نقاش حول التكنولوجيا من أجل المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، استندت إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/CRP.2. وقد نظّم مركز المرأة هذه الحلقة تماشياً مع القرارات والوثيقة الختامية الصادرة عن الإسكوا في دورتها الثلاثين. وأتاحت هذه الحلقة منصة لإلقاء الضوء على الموضوع، وللاستفادة من حضور ممثلين وممثلات رفيعي المستوى من المنطقة. وتم استعراض أمثلة على الممارسات الجيدة في تسخير التكنولوجيا للنهوض بالمساواة بين الجنسين، مع تسليط الضوء على المخاطر المحتملة التي يمكن ان تنتج من الاستخدام غير المناسب لها. وشاركت في الحلقة خبيرتان من الإسكوا، وثلاث خبيرات من المنطقة العربية.

43- وتناولت السيدة سكينة النصراوي، مسؤولة الشؤون الاجتماعية في مركز المرأة في الإسكوا والخبيرة في تسخير التكنولوجيا من أجل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، آفاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتنفيذ مقاصد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، ولمساعدة الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جهودهم لتحقيق هذا الغرض في المنطقة العربية.

44- وتناولت السيدة نبال إدلبي، مديرة شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا بالإنابة ورئيسة قسم الابتكار، العقبات التي تحول دون الاستفادة التامة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المرأة ودون

ردم الفجوة التكنولوجية بين الجنسين في المنطقة العربية، والسبل المختلفة لتخطي هذه العقبات. وتناولت السيدة ميسون إبراهيم، عضوة مجلس الإدارة في المجلس الأعلى للإبداع والتميّز في دولة فلسطين ورئيسة المنتدى الوطنيّ الرابع عن الثورة الصناعيّة الرابعة، دور حاضنات الابتكار في تمكين المرأة في المنطقة العربية، وفي تذليل المعوقات التي يمكن ان تحول دون الاستفادة التامة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين المرأة وردم الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية، كما توقفت عند السبل الكفيلة بالتصدي لهذه المعوقات. وقدمت السيدة رودى الأمير علي، مسؤولة برنامج التكنولوجيا من اجل المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة في المنطقة العربية والمنسقة الإقليمية لمبادرة الأمن السيبراني والأنشطة المتعلقة في الاتحاد الدولي للاتصالات - المكتب الإقليمي العربي، عرضاً عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي للأدوار والصور النمطية السائدة، وفي مكافحة الاستخدام الخاطئ لهذه التكنولوجيات. وشرحت كيف يؤدي غياب النساء عن ميادين العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى نقص المحتوى المراعي لمنظور المساواة بين الجنسين، وهو ما يسهم في تعزيز الصور النمطية القائمة. وتطرقت إلى القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني والمخاطر المتعلقة بسوء استخدام التكنولوجيا. ومن خلال خبرتها كريادية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤسسة "ريادة للابتكار المجتمعي"، توقفت السيدة منى عيتاني عند التحديات التي تواجه المرأة في مجال الريادة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطوات الأساسية لدعم المرأة في مجال الابتكار المبني على التكنولوجيا.

45- وخلصت الحلقة إلى التأكيد على الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تنفيذ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأكد المشاركون والمشاركات في الجلسة على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في ضمان الوصول والاعتراف بالحقوق الخاصة بالنساء. وحثت على الاستفادة من الممارسات الجيدة، سواء في المنطقة العربية أو على المستوى الدولي، لسدّ بعض الفجوات بين الجنسين، ومحو الأمية المعلوماتية، وذلك عن طريق تحسين فرص المرأة في العمل والوصول إلى الموارد المالية وتحصيل المعرفة والتدريب، وتغيير أنماط المهن والأعمال، والتوعية حول المهارات الرقمية/التقنية بالإضافة إلى المهارات الشخصية. كذلك، تم التأكيد على ضرورة التصدي للمخاطر التي قد تنشأ عن الاستخدام الخاطئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وضرورة تحسين الأمن السيبراني للنساء والفتيات؛ ووضع سياسات وأطر وطنية يمكن اعتمادها لإتاحة التكنولوجيات الرقمية بكلفة ميسورة، والتغلب على العوائق التي تحول دون الحصول عليها؛ وتهيئة بيئة مؤازرة لتمكين المرأة في المنطقة العربية. من جهة أخرى، وربطاً بالمداخلات الخاصة بالمدن الآمنة، شدد المشاركون والمشاركات على أهمية إيلاء السياسات الخاصة بتوفير المساحات الآمنة العناية اللازمة، مما له الأثر على مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية.

3- موعد ومكان انعقاد الدورة العاشرة للجنة المرأة
(البند 15 من جدول الأعمال)

46- اتفق المجتمعون على عقد الدورة العاشرة للجنة المرأة في عام 2021 في بيت الأمم المتحدة في بيروت، ما لم تتقدم إحدى الدول الأعضاء بصورة رسمية باستضافتها، وفقاً للإجراءات المتبعة والأنظمة المرعية في الأمم المتحدة.

4- ما يستجد من أعمال
(البند 16 من جدول الأعمال)

47- لم ترد أي أعمال إضافية في إطار هذا البند.

5- اعتماد توصيات لجنة المرأة في دورتها التاسعة
(البند 17 من جدول الأعمال)

48- عُرضت التوصيات المستخلصة من المناقشات على ممثلي وممثلات الدول الأعضاء، ونُوقشت واعتُمدت بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها. ويتضمن هذا التقرير التوصيات بصيغتها النهائية المعتمدة.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- المكان وتاريخ الانعقاد

49- عقدت لجنة المرأة في الإسكوا دورتها التاسعة في عمّان، يومي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

باء- الافتتاح

50- افتُتحت أعمال الدورة التاسعة للجنة المرأة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وألقت السيدة أمال حمد، وزيرة شؤون المرأة في دولة فلسطين التي تولت رئاسة الدورة الثامنة للجنة، كلمة الافتتاح، متمنية أن تؤول المناقشات إلى البحث في سبل تحقيق مستقبل يتسم بالحرية والديمقراطية والعدالة لأجيال الحاضر والمستقبل. ووجهت تحية إلى العاملات والعاملين في قضايا المرأة في المنطقة العربية، والناشطات والناشطين العاملين من أجل النهوض بالمرأة العربية نحو غدٍ مشرق عنوانه العز والكرامة والمساواة. كما ألقت التحية على النساء، ومنهنّ اللاجئات والأسيرات والمشردات والمخطوفات والمحاصرات، ومنهنّ القيادات والعاملات وربات المنازل، وجميعهن صامدات ومناضلات في وجه التحديات والمصاعب. وبمناسبة إطلاق حملة الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، أعادت التأكيد على ضرورة حشد الجهود لحماية النساء والفتيات من العنف أينما وجدن، وتمكينهن في المجتمع والاقتصاد والسياسية، لضمان العدل والاستدامة. وأكدت على ضرورة العمل لإرساء نظم حماية اجتماعية شاملة للنساء وتوفير فرص العمل اللائق لهنّ، مشيرةً إلى التحديات الماثلة في انتشار البطالة والفقر في أوساطهنّ، لا سيما في دولة فلسطين، وتحديداً في قطاع غزة، حيث تطال البطالة ما يقارب 80 في المائة منهنّ. وشددت على أن الاحتلال الإسرائيلي يعيق تحقيق التنمية والعدالة والسلام في جميع أنحاء المنطقة، وليس فقط في دولة فلسطين. وتمنت كلّ النجاح للاجتماع وأملت أن يخرج بخطوات عملية للنهوض بأوضاع المرأة في المنطقة العربية.

51- وألقت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا، كلمة ترحيب، شكرت فيها دولة فلسطين على قيادتها الحكيمة لأعمال لجنة المرأة في دورتها الثامنة، وتمنت لدولة قطر التوفيق في رئاستها للدورة التاسعة. وتوقفت عند مجالات عمل الإسكوا في دعم الدول الأعضاء منذ عام 2017 في تنفيذ إعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية والتوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثامنة، وفي طليعتها قضايا العدالة والمساواة بين الجنسين، ومناهضة العنف ضد المرأة، وأجندة المرأة والسلام والأمن. وأشارت إلى أن جهود الإسكوا قد تزامنت مع المسارات الدولية المتنوعة المتصلة بشكل مباشر بتعزيز المساواة، مشيدةً بالإنجازات المحققة على مستوى التشريعات والبرامج والخطط المعنية بقضايا المرأة، التي هي خير دليل على توفّر الإرادة السياسية الحقيقية من أجل تغيير واقع النساء والفتيات في المنطقة. لكنها تابعت بالقول إن التحديات التي تعيق التنمية المستدامة في دول المنطقة، ولا سيما التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على مساراتها، ما زالت تلقي بثقلها على واقعهنّ. فالنزاعات المسلحة والهجمات الإرهابية

قد حرمت نسبة كبيرة من النساء والفتيات من الخدمات الصحية والتعليمة الأساسية، وتسببت بموجات عنف غير مسبوقة وبأشكال عنف لا يمكن قبولها. ولا تزال المسألة الفلسطينية من دون حل، وقد تفاقمت أوضاع الشعب الفلسطيني في ظل تراجع الاهتمام بحقوقه المشروعة، ما سمح للاحتلال الإسرائيلي بزيادة انتهاك هذه الحقوق من دون محاسبة. ثم ختمت بالتأكيد على أن الأمانة التنفيذية للإسكوا تبقى دائماً على أتم الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء ودعمها في تحقيق تطلعاتها.

جيم- الحضور

52- شارك في الدورة ممثلون وممثلات عن الآليات الوطنية والوزارات والمجالس واللجان المختصة بالمرأة من 16 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وشارك بصفة مراقب ممثلون وممثلات عن دولتين غير عضوتين، هي الجزائر وجيبوتي، وممثلون وممثلات عن البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حكومية وغير حكومية، دولية وإقليمية، ومجموعة من الخبراء والاستشاريين والأكاديميين.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

53- تنص المادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا على أن "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك". وعملاً بهذه المادة، تولت دولة قطر رئاسة الدورة التاسعة للجنة المرأة، خلفاً لدولة فلسطين التي تولت رئاسة الدورة الثامنة من تاريخ انعقادها في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2017، وحتى تاريخ انعقاد الدورة التاسعة في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وانتخبت اللجنة بالإجماع دولة فلسطين نائباً أولاً للرئيس، ودولة الكويت نائباً ثانياً له، والجمهورية اللبنانية مقرراً للدورة.

هاء- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

54- أقرت لجنة المرأة في الإسكوا في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/L.1.

55- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWAC.7/2019/L.2.

واو- الوثائق

56- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها لجنة المرأة في دورتها التاسعة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة سلمى النمس
الأمينة العامة
اللجنة الوطنية لشؤون المرأة

الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد إبراهيم منصور
مستشار
الاتحاد النسائي العام

مملكة البحرين

السيد عزالدين خليل المؤيد
مدير عام الشؤون الإدارية والإعلامية
المجلس الأعلى للمرأة

الجمهورية التونسية

السيد نبيل ميلاد
المندوب الجهوي لشؤون المرأة والأسرة
والطفولة وكبار السن
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

السيدة مليكة الورغي
مديرة شؤون الأسرة
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد أكرم القش
رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

السيدة خولة يوسف
مسؤولة في إدارة المنظمات الدولية
وزارة الخارجية والمغتربين

جمهورية العراق

السيدة بشرى حسين صالح
وزيرة سابقة وعضوة في لجنة المرأة
مجلس الوزراء

سلطنة عُمان

السيد يعقوب خميس الزدجالي
مدير دائرة المسوحات الاجتماعية
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

السيد يحيى بن محمد الهنائي
مدير عام المديرية العامة للتنمية الأسرية
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة جميلة بنت سالم جداد
مديرة دائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة صالحة مبارك صالح العريمية
مديرة دائرة التنمية الأسرية بمحافظة الشرقية
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة فلسطين

السيدة آمال حمد
وزيرة شؤون المرأة
وزارة شؤون المرأة

السيد أمين عاصي
مدير عام التخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة

دولة قطر

السيدة هنادي الشافعي
رئيسة معاهدات حقوق الإنسان
وزارة الخارجية

السيدة نجاة دهام العبدالله
مديرة إدارة شؤون الأسرة
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

السيدة هدى ناصر الكواري
خبيرة قانونية - مكتب الوزير
وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية

دولة قطر (تابع)

السيدة روضة المريخي
سكرتيرة ثانية
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيدة منى جاسم بوحمره
مديرة إدارة شؤون مجلس الأمة بمجلس الوزراء
الأمانة العامة لمجلس الوزراء
عضوة لجنة الأسرة بالديوان الوطني لحقوق الإنسان

السيدة هدى عبد المحسن الشايجي
وكيلة إدارة الفتوى والتشريع
عضوة في مجلس الإدارة ورئيسة لجنة الأسرة
بالديوان الوطني لحقوق الإنسان

الجمهورية اللبنانية

السيدة هانية حمود
عضوة المكتب التنفيذي وأمينة الصندوق
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة ندى مكي
منسقة مشاريع
وزارة الدولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب

جمهورية مصر العربية

السيد محمود عفيفي
مساعد وزير الخارجية للمسائل الاجتماعية الدولية
وزارة الخارجية

السيدة شيرويت إبراهيم مصطفى عطية
مديرة إدارة التعاون مع الهيئات الأجنبية
المجلس القومي للمرأة

المملكة المغربية

السيدة عائشة أشهبار
متصرفة
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

المملكة العربية السعودية

السيدة هلا التويجري
الأمينة العامة
مجلس شؤون الأسرة

السيدة منيرة الخليل
مقررة لجنة المرأة
مجلس شؤون الأسرة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد احمد سالم ولد ببوط
مكلّف بمهمة
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيدة ابتهاج عبد القادر الكمال
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة تعز احمد علي البعداني
مديرة عامة للجمعيات والمؤسسات
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

باء- الدول غير الأعضاء في الإسكوا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد رابح حمدي
أمين عام
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

السيدة مليكة موساوي
مديرة قضايا المرأة
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

جيبوتي

السيدة آنيسة حسن بهدون
الأمينة العامة
وزارة شؤون المرأة والأسرة

السيدة أركسن علي أحمد
رئيسة قسم الشؤون القانونية
وزارة شؤون المرأة والأسرة

جيم- منظمات الأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيد معز دريد
المدير الإقليمي بالنيابة
المكتب الإقليمي للدول العربية

السيد يان كريستوف بوتفاركن
المساعد الخاص للمدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

السيدة سيمون سالم
مستشارة الدعم المجتمعي
المكتب الاقليمي للشرق الأوسط وشمالي إفريقيا

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

السيدة نائلة عمارة
خبيرة تنمية القطاع الخاص
أخصائي الرصد والتقييم

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

السيدة كلارا مي يونغ بارك
مسؤولة الشؤون الجنسانية
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

منظمة الصحة العالمية

السيدة ماريا كريستينا بروفيلي
ممثلة منظمة الصحة العالمية في الأردن
مكتب منظمة الصحة العالمية في الأردن

دال- المنظمات الدولية والإقليمية والعربية

منظمة المرأة العربية

السيدة فاديا كيوان
المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

السيدة منى قاسم
مسؤولة ملف التربية والثقافة

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية

السيدة دينا ملحم
مديرة برامج المؤسسة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا
مستشارة أقدم في حقوق الإنسان

هاء- الخبراء

السيد ماجد عثمان
الرئيس التنفيذي
مركز بصيرة لقياس الرأي العام

السيدة رودة الأمير علي
مسؤولة برامج
الاتحاد الدولي للاتصالات - المكتب الإقليمي العربي

السيدة ميسون إبراهيم
مديرة عامة
تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية
ديوان الرئاسة الفلسطينية

السيدة منى عيتاني
مديرة عامة
ريادة للابتكار الاجتماعي

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/C.7/2019/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.7/2019/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.7/2019/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثامنة وإعلان بيروت حول بناء مؤسسات فعّالة لتمكين المرأة في المنطقة العربية	4	E/ESCWA/C.7/2019/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.7/2019/4
الإجراءات الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها الثامنة	6	E/ESCWA/C.7/2019/CRP.1
الاستعراض والتقييم الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما في البلدان العربية	7	E/ESCWA/C.7/2019/5
خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤسسات الوطنية	8	E/ESCWA/C.7/2019/6
مكافحة العنف المنزلي: أوامر الحماية والملاجئ في المنطقة العربية	9	E/ESCWA/C.7/2019/7
المرأة في القضاء في المنطقة العربية: إزالة العقبات وزيادة المشاركة	10	E/ESCWA/C.7/2019/8
بناء مؤسسات منيعة في المنطقة العربية: الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في زمن التحديات	11	E/ESCWA/C.7/2019/9
الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات	12	E/ESCWA/C.7/2019/10
دعم اللجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة	13	E/ESCWA/C.7/2019/11
حلقة نقاش: التكنولوجيا من أجل المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية	14	E/ESCWA/C.7/2019/CRP.2
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.7/2019/INF.2